أوراق إستراتيجية

مخاطر الردع

بقلم جيمس روبتز؛ مجلس السياسة الخارجية الأميركية؛ آذار 2007

(في حين لا يزال هناك أمل بأنّ إيران لن تقوم بتطوير أسلحة نووية، إلا أن الأمر الأكثر إحتمالاً هو ان تصبح إيران النووية حقيقة واقعة في المستقبل القريب. لذلك، من المفيد البدء بالتفتيش عن نماذج إستراتيجية للتمكن من إخضاع خطر الأسلحة النووية إذا ما طورتها إيران فعلاً، ولدراسة المخاطر التي قد يواجهها العالم المتحضر، تماماً).

هناك رأي قوي متجسد يقول بأنّ الأسلحة النووية تساهم بالإستقرار الدولي من خلال قوة الردع. فنتائج حرب نووية، بحسب ما يقول النقاش، مميتة لدرجة أنّ مجرد التهديد بصراع نووي يُعتبر كافياً لثني صناع القرارعن السعي لحل خلافاتهم من خلال إستخدام القوة. وكان التوازن النووي الأميركي– السوفياتي حالة نموذجية بهذا الخصوص. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هذا النموذج مطبّقاً على ظروف أخرى، كالتوازن الإستراتيجي بين الهند وباكستان. أما بخصوص إيران، فإنّ التشابه الجزئي يؤكد أنّ القوة النووية المساوية في الحجم والمقابلة للترسانة النووية الإسرائيلية سيُضاف الى مسألة الإستقرار الكامل للمنطقة.

أما القوة النووية الإيرانية فستكون، بشكل بديل، أكثر من متطابقة مع تلك التي للولايات المتّحدة، والتي من المفترض أنها قد تستعمل للرد على أي إستخدام للأسلحة النووية من جانب الإيرانيين. أما النتيجة النهائية، فلن تكون عبارة عن أي تحول بارز في المنطقة أو توازن توتر مفيد. وقد تم إيجاز وجهة النظر اللطيفة "المسترجعة للحرب الباردة" كما يلي:

هل بإمكان الولايات المتّحدة التعايش مع إيران مسلّحة نووياً؟

يعتقد عدد من الخبراء،بسبب التفوق الإستراتيجي الأميركي، بأن من غير المرجح قيام النظام الإيراني بإستخدام قدرته النووية علناً إلا إذا واجه ما قد يعتبره تهديداً وشيكاً وطاغياً. إنّ إيران، بحصولها على أسلحة نووية، قد تتشجع لتصبح أكثر إصراراً على مواقفها في المنطقة. إلا أنّ القدرات التقليدية الأميركية المتفوقة والشراكة الأميركية الإقليمية المعززة قد يردع إيران على الأرجح، من القيام بأي عمل مؤذٍ مهم، كإغلاق مضيق هرمز أو مهاجمة القوات الأميركية مباشرة. فالولايات المتّحدة تملك خيارات الحرب القصيرة التي يمكن توظيفها لردع إيران من أن تصبح مسلحة نووياً، وثني دول أخرى أيضاً عن ذلك أيضاً . وهذا يتضمن طمأنة الحلفاء والأصدقاء في المنطقة، تعزيز الدفاعات الفعالة والسلبية، تطوير قدرات الرد الإستباقي والسريع، وتعزيز حوافز الحد من الإنتشار النووي وأنشطة مكافحة الإنتشار.

ومن الواضح أنّ هذا النقاش يعلق آمالاً كبرى على جميع الأفرقاء الذين يوافقون على فكرة الإستقرار كمفهوم، وكذلك على فعالية الديبلوماسية. إلا أنّ أولئك الذين يحتجون بأن الترسانة النووية الإيرانية قد تكون ذات قيمة عملانية ضئيلة، عليهم أولاً أن يتوجهوا الى الحقيقة البسيطة بأنّ إيران تسعى بنشاط للحصول على قدرة كهذه.

إن النظام الإيراني يتولى إنشاء ترسانة نووية كما يكرس مستوى أساسي من موارده وثرواته ويجري مقايضة كبرى من رأسماله السياسي للمثابرة بإتجاه ذلك المسعى. فقوة الردع النووي تتخطى الفرضية الأساسية بأنّ البلدان لن توظف الأسلحة النووية بسبب خوفها من ضربة

مضادة، كما أنّ جوانب عدة شديدة الأهمية لنموذج الردع النووي التقليدي غير حاضرة بما يتعلق بإيران . بالإضافة الى أنّ المرء عندما يدرس النزاع بما يتعدى الحد النهائي لسلسلة الأفكار المتقاربة، فإنه يكتشف بأنّ الردع النووي، حتى عندما يكون فعالاً، يمكنه أن يثير صراعاً على مستويات أخرى، وأن بإمكانه في الواقع أن يشكل قوة عدم إستقرار.

متطلبات الردع

إنّ نموذج الردع النووي أثناء حقبة الحرب الباردة والكلاسيكية إفترض وجود عدد من المتطلبات تتخطى بلدين يمتلكان أسلحة نووية. وفي حين القوائم تختلف من محلل الى آخر، فإنّ معظمها يتضمن التالي:

1) على كلا الفريقين، أو الأفرقاء، في المعادلة النووية أن يكونوا "ممثلين منطقيين"، وهو ما يعني أنّ عليهم أن يكونوا قادرين على فهم التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، وتقدير أمور أخرى (خاصة المحافظة على الحياة)، وأن يكونوا قادرين على رؤية النتيجة الهدامة للنزاع النووي.
2) على الفريقين أو الجميع إمتلاك القدرة على القيام بضربة ثانية، ما يعني القدرة على إستيعاب الضربة الأولى للعدو وإطلاق هجمات مضادة مدمرة.
3) على كل الأفرقاء أن يكونوا على معرفة تامة بحجم، تركيبة وقدرات قوات العدو النووية.
4) على كل الأفرقاء إمتلاك وسائل إتصالات مفتوحة ودائمة، خاصة في أوقات الأزمة.
5) على جميع الأفرقاء القبول بنموذج الردع، وكذلك بحق الآخر بالوجود كدولة ذات سيادة.

إنّ كل عنصر من هذه العناصر جدير، بدوره، بالدرس.

المنطق

إنّ فرضية "الممثل المنطقي" تعتبر شديدة الأهمية بالنسبة لنموذج الردع، إذ على كل الأفرقاء أن يمتلكوا الثقة بأنّ صناع القرار الأعداء هم أشخاص منطقيون،مدفوعون بنفس نماذج الهواجس والرغبة بالمحافظة على السلام والحياة الإنسانية. ويسعى الفاعلون المنطقيون، بالأساس، الى توسيع فرص الإستمرارية والبقاء. أما الأنظمة التي كانت قد أظهرت ميلاً لسلوك عشوائي لا يمكن التكهن به، فلا تناسب النموذج كثيراً؛ في الواقع، قد لا يمكن ردعها لأنها لا تدرك بالكامل التهديد الذي تواجهه– أو أسوأ من ذلك حتى– قد لا تهتم بالعواقب.

وفي حالة إيران، فإنّ مصطلح "المنطقي" قد يكون خطأ بالتسمية. فالكلمة تستبطن فهم العلاقة بين الوسائل والنهايات وكذلك معرفة الأعمال والعواقب. أما بخصوص الردع، فإنّ الفرضية تقول بأنّ الشخص المنطقي لن يخاطر بالقيام بتدمير معين، خلال مثابرته لتحقيق أهدافه الأمنية الوطنية لأنّ النتيجة قد تكون معاكسة– ليست أمنية وإنما إبادة.

وعلى كل حال، من المحتمل أن يكون كلاهما منطقياً مع الإحتفاظ بمجموعة طروحات منفصلة بالكامل حول طبيعة ذلك الواقع والعواقب المميتة. وبمعنى آخر، قد يعتقد المرء بأنّ هناك مصالح أكبر من المحافظة على الحياة. إنّ ظاهرة الإرهاب الإنتحاري هي إحدى القضايا المطروحة؛ فالمفجر الإنتحاري لا يمكنه الإستفادة من نشاط العنف الذي يرتكبه /أو ترتكبه، على الأقل هنا على الأرض. فالبعض كان قد قرر بأنّ الموت أفضل من الحياة بظل بعض أشكال القمع. ويرى آخرون الأمر كطريقة لتحقيق السمعة والإحترام، الأمر الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه بأي طريقة أخرى. كما لا يزال آخرون يسعون الى الجزاء في الحياة الآخرة المفترضة، أي الأبدية في الجنة مقابل لحظة القساوة الموجودة على كوكب الأرض.

أما إذا كان بالإمكان رفع مفهوم الإنتحار، لمواصلة الأهداف السياسية، الى مستوى وطني، فهو ما علينا أن ننتظر لنراه. وعلى كل حال، هناك سبب للإعتقاد بأنّ أعضاء القيادة الإيرانية الأساسيين متعاطفين مع فكرة "المهدوية"، ما يعني الإيمان بالإمام المختفي، أي المهدي الذي يؤمن كثيرون بأنه المخلّص الإسلامي المنتظر، وبذل الجهود للتحضير لعودته.

وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، نفسه، قد صرح بأنّ مهمة الثورة الإسلامية الأساسية هي تعبيد الطريق لعودة ظهور الإمام الثاني عشر، أي المهدي. كما أنّ أولئك المتمسكين بهذا الإعتقاد يتكهنون بزمن الفوضى والعنف، أي دمار العالم الوشيك، الذي سيعمل كمحفز يعجل بعودة المهدي. وفي حين يجادل البعض إن كان بإمكان العمل البشري، أم لا، تسريع هذا الحدث، فإنّ هذا المعتقد الإيماني منتشر بين أفراد القيادة الإيرانية وهوما يجب أن يتوقف عنده صناع السياسة قليلاً. فالممثل المنطقي الواقع تحت تأثير فكرة المهدوية قد يرى، بالفعل، الصراع النووي بمثابة خيار مقبول، وحتى مفيد، إذا ما كان سيسرع زمن خلاص البشرية. وهذا ليس أساساً صلباً لإطار عمل ردع نووي.

قدرة القيام بالضربة الثانية

إنّ القدرة على القيام بالضربة الثانية هو العنصر المركزي المتماسك لمبدأ التدمير المؤكد المتبادل (**MAD**). فهو ما يجعل الدمار أمراً أكيداً، لأنه ليس بإمكان أي فريق نزع سلاح الفريق الآخر تماماً بهجوم مفاجئ وصاعق. (إنه تدمير "متبادل" عندما يمتلك كلا الجانبين هذه القدرة الأساسية لنموذج الإستقرار). إنّ تطوير ونشر قدرة الضربة الثانية الحقيقية يتطلب سنوات من العمل على أنظمة السلاح، الإستراتيجيات، التدريب وجوانب أخرى للتجهيزات النووية.

وفي حالة الشرق الأوسط، فإنّ هذا قد يتطلب أن يأخذ أي فريق من أفرقاء نموذج الردع على عاتقه القيام بدعم وزيادة التسلح الهائل للحصول، وببساطة، على القدرة لردع حرب نووية. كم أنّ سباق التسلح هذا، بدوره، قد يحث على الأرجح على الإنتشار النووي الى بلدان أخرى في المنطقة، مما سيضاعف حالات الغموض والإلتباس. بالإضافة الى ذلك، لا يمكن لأي بلد، يقبل بإطار عمل مبدأ التدمير المؤكد المتبادل (**MAD**)، أن ينشر دفاعات صواريخ بالستية، لأنّ أعلى مستوى من الإستقراريعتبر أمراً متحققاً عندما تكون جميع البلدان دون دفاعات، وهو ما يجعل قدرة العدو على القيام بالضربة الثانية أمراً معقولاً أكثر.

كان هذا هو المنطق الإستراتيجي الذي تم التوصل إليه في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عام **1972** (**ABM**). وعلى كل حال، من المشكوك فيه إعتناق مبدأ تأثيرات اللادفاع المسببة للإستقرار، بسرعة، في منطقة على فوهة بركان.

الشفافية

إنّ الشفافية ضرورية لردع نووي فعال. فكل فريق يجب أن يمتلك معلومات، قدر الإمكان، عن قدرات العدو النووية لفهم مخاطر القيام بعمل ما بشكل مناسب. فمن دون هذه المعرفة تحديداً، فإنّ قوة ردع العدو قد تفتقر للمصداقية، وهذا بنفسه عامل عدم إستقرار. فكل الأفرقاء يجب أن يكونوا على ثقة بأنّ ترسانتهم ستكون قادرة على الصمود إزاء أي ضربة للعدو، وفي نفس الوقت لن تكون قادرة على تدمير قوة العدو، بشكل كامل، إذا إستخدمت بشكل هجومي. وللحصول على هذا المستوى من الضمان، هناك حاجة للتوصل الى معاهدات أو أشكال أخرى من الإتفاقيات تحد من عدد ونوع القوة التي قد يضعها كل فريق قيد العمل والتنفيذ. كما أنّ هناك حاجة لوضع أنظمة تفتيش وإثبات لكي يشعر كل فريق بالثقة بأنّ الحدود المتفق عليها هي حدود مراقبة. ومن المستبعد جدا أن يكون بالإمكان وضع هذا النوع من الهيكلية المعقدة في حالة إيران؛ إن بناء إطار عمل شفاف سيكون أمراً صعباً، تحديداً بين بلدين لا يرتبطان بعلاقات ديبلوماسية

مع بعضهما البعض. كما أنه، حتى أثناء الحرب الباردة، كانت أنظمة الإثبات قد أثبتت أنها مثيرة للجدل وصعبة التنفيذ بالقوة. أما هذه المشاكل، فقد تكون أضخم بكثير في الشرق الأوسط.

الإتصالات

ولكي تكون قوة الردع فعالة، يجب أن يكون جميع الأفرقاء قادرين على التواصل بوضوح، بصراحة ومن دون إنقطاع، خلال أوقات الأزمة. وهذا الأمر شديد الأهمية لبناء نوع من العلاقة على أساس الثقة المتبادلة والعاطفة، مما يقلل من مخاطر سوء الفهم الى الحد الأدنى، ويعمل على تجنب نشوء حرب عرضية. فخلال الحرب الباردة، كانت أكثر الدلالات الجديرة بالملاحظة بخصوص هذا المطلب هو "الخط الساخن" المؤسس بين البيت الأبيض والكرملين في بداية أزمة الصواريخ الكوبية. كما يجب تأسيس آليات تواصل وبروتوكولات في الشرق الأوسط، وهو مشروع قد يتصادم مع نفس القضايا والحدود كهيكلية الشفافية.

القبول بالوضع القائم

وفوق كل ذلك، فإنّ نموذج الردع النووي متأصل في مبدأ القبول بوجود العدو. فتوجه الوضع القائم لا يسعى الى إجراء تحولات تعديلية للنظام، ليس من خلال إستخدام القوة النووية على الأقل. فالنموذج يدرك أيضاً بأنّ نشر التغيير بوسائل أخرى قد يؤدي الى قوى عدم إستقرار على المستوى النووي، مما يؤدي الى حرب نووية.

وحتى الآن، لا يوجد سبب للإعتقاد بأنّ إيران تقبل بوجود إسرائيل أو تحترم وجود الولايات المتّحدة أو بلدان أخرى. فإيران دولة ثورية ضمنياً تقوم بإلقاء خطب سياسية صريحة عن التحول الراديكالي. فإيران المسلحة نووياً قد لا تقوم بإستباق (من حيث الزمان والمكان) هذا الوضع التعديلي القديم، خصوصاً أنها ستكون قادرة بشكل أفضل على مواصلة أهدافها بالتحول الإقليمي...

ثنائية القطب

وحتى لو تطابقت الشروط المذكورة آنفاً والقضية الإيرانية، فإنّ نموذج الردع النووي الكلاسيكي يفترض وجود نظام دولي ذي قطبين (أو إقليمي في هذه الحالة). وخلال الحرب الباردة، كان هذا إفتراضاً منطقياً– إن لم يكن مناسباً تماماً. وبالتأكيد، كانت الهيمنة والقوة موجودتان لدى الولايات المتّحدة والإتحاد السوفياتي. ولذلك، فقد تم تجاهل معظم الترسانات النووية الفرنسية، البريطانية، والصينية. أما سبب هذا التجاهل، فكان واضحاً: إتجهت القوى الأقل(قوة) لتعقيد النماذج، في حين أنّ نظام القطبين صنع نظرية اللعبة الموضوعية الأكثر فهماً وملائمة.

على كل حال، إنّ الوضع الإستراتيجي ما بعد عالم الحرب الباردة هو وضع أكثر تعقيداً. فالمعادلة النووية في الشرق الأوسط لن تكون، وبوضوح، محدودة بإيران وإسرائيل. فالولايات المتّحدة هي شريك محتمل بأي أزمة نووية في المنطقة، كما قد يصبح أفرقاء آخرين متورطين ما إن يبدأ سيناريو نووي ما بالإنتشار– سواء إيراني–إسرائيلي أو غيره. فروسيا، على سبيل المثال، قد يكون لديها مصلحة في السعي لصنع توازن مع القوات الأميركية لمنع القوات الأميركية من التدخل. أما الصين، القلقة بشأن الوصول الى موارد الطاقة، فقد تسعى أيضاً لإستخدام الضغط النووي. كما أن من المنطقي الشك بأن تصبح الهند، باكستان، كوريا الشمالية أو الدول النووية الأوروبية متورطة أيضاً إذا ما تصاعدت الأزمة.

ولا تحتاج أي دولة من هذه الدول إلى إستخدام أسلحتها، فعلياً، للتأثير على التوازن النووي، إنما عليها فقط إظهار ميلاً حقيقياً للقيام بذلك. وبذلك، قد يكون من المتوقع لعملية تطوير الأسلحة النووية في إيران ، منطقياً، أن تحث على جهود أبحاث وتطوير(نووي) مشابهة في الدول المجاورة، تحديداً، العربية السعودية. وبالكاد تكون مصادفة قيام ست دول عربية ،في تشرين الثاني **2006**، ووسط الهواجس الدولية المتنامية حول برامج إيران النووية، بالإعلان أنها قد تقوم ببرامج أبحاث نووية.

وباختصار، سيكون خطأً خطيراً من جانب المخططين الإستراتيجيين القيام بيتخفيض المعادلة النووية في الشرق الأوسط إلى نظام ثنائي القطب يكون مفهوماً أكثر، أو الإفتراض بأنّ القوى المحركة للتنافس الأميركي– السوفياتي ملائمة عالمياً لبلدان وظروف أخرى.

وياني التركيز على الرد من قصور آخر أيضاً. فهو يقلل من أهمية الفكرة بأنّ إيران قد تكون فعلاً تسعى للحصول على ترسانة نووية تجعلها قادرة على شن حرب نووية والفوز بها، تحديداً ضد إسرائيل. فإذا ما كانت طهران تعتقد أنّ بإمكانها إمتلاك القدرة على القيام بالضربة الأولى الفعلية ضد القدس؛ مما يعني أنّ بإمكانها تدمير قدرات إسرائيل النووية كلياً بهجوم واحد كبيرن فإنّ المنطق الضروري لإستراتيجية نووية يفترض إطلاق ما يُعرف بهجوم "صاعقة من السماء"(المفاجئ).

وهنا قد يستشهد المشككون بوجود المظلة النووية الأميركية، وإمكانية أن تثأر واشنطن ضد أي هجوم إيراني كهذا. إلا أنّ هذا منطق موضع تساؤل حول الأساس الذي سيوضع عليه نموذج الردع. ومن المحتمل أنّ لا تختار الولايات المتّحدة الرد إذا ما تمثل الأمر لها أمراً واقعياً، حيث أنّ الولايات المتّحدة لن يمكنها القيام بشيء لإستعادة ما دمره الإيرانيون. كما أنّ المضي بالحرب لن يكون خالياً من المخاطر. فصناع القرار الأميركي سيكون عليهم وزن المكاسب المختلطة للقيام بضربة نووية ضد طهران، التي ستؤدي، بشكل محتمل، الى ملايين الضحايا المدنيين بالإضافة إلى ضد خطر هجوم نووي إنتقامي إيراني ضد مراكز أميركية آهلة بالسكان: "هل يستحق الأمر مقايضة نيويورك بطهران لإحقاق العدالة بشأن القدس؟" هل ستعرض الولايات المتّحد حياة ملايين الأميركيين للخطر كرمى لحليفها المنهزم؟ قد يكون الجواب نعم، لكن سيكون هناك أصوات معارضة قوية. كما أنّ الحقيقة الفعلية هي أنّ صناع السياسية الأميركيين سيكون عليهم أخذ تساؤلات كهذه بالحسبان. المثال عن الردع الفاعل.

الردع عبر نطاق الصراع

تتجدد المناقشات حول القدرة النووية لإيران وتتركز على تأثيرات هذه القدرة على نهايات نطاق الصراع، مما يعني إحتمال نشوء حرب نووية وفرض الردع والرد النووي. فالردع النووي له وقع على كل مستويات الصراع: النووية، التقليدية، وغير التقليدية. وسواء كان بالإمكان، بنجاح، ردع إيران أم لا عن توظيفها أسلحة نووية في حرب، فقد يكون للقوة النووية الإيرانية الحاضرة تعقيدات حاسمة بالنسبة للأمن الوطني الداخلي، تحديداً منطقة الشرق الأوسط.

فالردع على المستوى النووي يمنع نموذجاً واحداً من الصراع، لكنه يصنع، على الأرجح، صراعاً آخراً بأشكال مختلفة. فقد تكون قوة الردع، خلال الحرب الباردة، قد نالت مصداقية بمنعها مواجهة على المستوى النووي، إلا أنّ الفترة كانت فترة سلم تحديداً. فالصراعات في فييتنام، أفغانستان، التدخل السوفياتي في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، الغزو الأميركي لغرينادا(الدولة العميلة للسوفيات)، وعدد من الحروب البديلة ونزاعات حرب العصابات والشبكات الإرهابية الدولية برعاية السوفيات، كلها تشهد على مستوى العنف المتدني بالنسبة لما قد يحصل عند الإنتشار النووي تحت المظلة النووية.

وكان صناع القرار الأميركيون والسوفيات قد سعوا أيضاً الى تجنب تصعيد النزاعات المحلية. "كانت الحرب في فييتنام حالة كلاسيكية. فالولايات المتّحدة، الأكثر قوة من فييتنام الشمالية والقادرة على هزيمة العميل الشيوعي عسكرياً من دون اللجوء الى أسلحة نووية،

إختارت تحديد أسلوبها بحيث أن الحرب كانت دائرة من دون أن يكون هناك هواجس تصعيد قد تشمل، بشكل محتمل، جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي، أو إتجاه القيادة ربما نحو رد نووي.

ولم تسعَ واشنطن، بحسم، الى هزيمة هانوي، لأنّ خطر القيام بمجهود كهذا قد يقود الى حرب عامة في جنوب شرق آسيا، وربما في أوروبا حتى. أما في الحالة الأخيرة(أوروبا)، فربما تكون مترافقة بنتائج نووية. وكانت الولايات المتّحدة، في النهاية، مستعدة للقبول بالهزيمة في فييتنام بدل المخاطرة بالتصعيد. فالإستعدادات لتكبد هزائم محلية بدلاً من المخاطرة بعواقب صراع نووي، تُعتبر ديناميكية قوية تؤثر، بشكل متفاوت، على قوى نووية أضعف وأكثر تلوناً وتغييراً.

وبناءً عليه، ورغم هيمنة القوة النووية والتقليدية الأميريكية عالمياً، فإنّ الولايات المتّحدة يمكن أن تنهزم عندما تواجه بعدو مصمّم قادر على إنزال الأذى والتسبب بعنف بمستويات تجدها الولايات المتّحدة غير مقبولة أو متعارضة مع أهدافها المطلوبة. وهذا يحدد أحد الأسباب التي تعتبر فيها إيران الأسلحة النووية شيئاً قيماً: جعل إمتداد الصراع قادراً على البقاء بمستوى منخفض بإدخال عنصر الخوف من التصعيد. ولأنّ كل الفاعلين الذين يمتلكون أسلحة نووية قد يعتبرون أنفسهم في وضع آمن من التصعيد بإتجاه حرب شاملة، فإن بإمكانهم أن يحاربوا على مستويات أدنى مع حصانة نسبية.

كما قد يكون لدى الولايات المتّحدة خيارات أقل لمواصلة سياسة تغيير النظام في إيران، بما أنه من غير الحكمة وضع القيادة الإيرانية الحالية في وضع تكون فيه على شفير الهاوية ولا شيئ لديها لتخسره بإطلاقها ضربة نووية، أو تكون في وضع يفقد فيه النظام السيطرة على رؤوسه النووية.

إستخدام القوة بمستوى تقليدي

تعتبر الولايات المتّحدة، حالياً، القوة العسكرية التقليدية المهيمنة عالمياً. فالإنفاق الدفاعي الأميركي يبلغ حوالي ثلثَي موازنة الدفاع الإجمالية لباقي العالم مجتمعاً، كما أنه أكبر بـــ **80** مرة من الإنفاق الدفاعي الإيراني. ومنطقياً، يمكن التوقع أنّ الولايات المتّحدة ستنتصر في نزاع تقليدي محض مع أي بلد تقريباً. كما من المرجح أنّ يكون اي بلد منهزم عسكرياً على يد الولايات المتّحدة مستعداً للمباشرة بإصلاح سياسي؛ وبمعنى آخر، القيام بتجربة تغيير النظام. وعلى كل حال، من المستبعد أن تواصل الولايات المتّحدة نزاعاً كهذا ضد بلد يمتلك قدرة نووية. ويتساءل المرء ما إذا كانت الولايات المتّحدة ستكون قادرة أو مستعدة للإندفاع بإتجاه بغداد في العام **2003** في حال كان نظام صدام حسين يمتلك أسلحة نووية. أما مثال كوريا الشمالية، فهو أيضاً بارز هنا. فقلة من الناس قد يطرحوا تدخلاً عسكرياً ضد دولة كيم جونغ لي الستالينية، وذلك يعود، الى حد كبير، إلى النتائج التي لا يمكن التكهن بها إذا ما إستخدمت كوريا الشمالية أسلحتها النووية المفترضة. وهذا يبرهن أنّ إمتلاك القدرة النووية يستطيع ردع الدول على المستويَين التقليدي وكذلك النووي.

إلا أنّ قوة الردع ليست دائماً متوازنة بشكل متساوٍ. فدولة نووية أكثر تلوناً تسعى الى مكاسب صغيرة بإستخدام قوة تقليدية، قد لا تواجه عملاً إنتقامياً من الولايات المتّحدة، إذا كان الخطر الظاهر لا يستحق ذلك ولا مكاسب حقيقية من ورائه. وبناءً عليه، وعلى المستوى التقليدي، قد يصبح إستخدام القوة أكثر جاذبية لإيران وبنفس الوقت أقل جاذبية للولايات المتّحدة. إنّ إيران المتسلحة نووياً قد تشرع بالقيام، مبدئياً، بعمليات تقليدية ثانوية– كالإستيلاء على منصات نفطية في المياه الإقليمية المتنازَع عليها أو الضغط بمزاعم لها تتعلق بالممر المائي لشط العرب بإحتلالها قطع أراضي– كطريقة لإختبار الحل الأميركي أو الإقليمي.

أما اليوم، فإنّ نموذج العمل العسكري التقليدي الإيراني العلني قد يكون سبب الحرب والذريعة لها، أي أنه إستفزاز بإمكان الولايات المتّحدة أن ترد عليه بقوة هائلة مبررة. لكن لو كانت إيران قوة نووية، فسيكون على صناع القرار الأميركيين التفكير بشكل حذر أكثر بكثير حول كيفية الرد ونوعه. فالرد العسكري بحاجة لأن يكون محدوداً لمنع التصعيد. وسواء إعتقدوا، أم لم يعتقدوا، بأنّ إيران بإمكانها

إستخدام أسلحة نووية بالرد على تحركات عسكرية تقليدية للولايات المتّحدة وحلفائها، فإنّ مخططي التحالف عليهم أن يأخذوا إمكانية حصول ذلك بالحسبان. كما عليهم أن يأخذوا بعين الإعتبار ردود محتملة لدول أخرى تمتلك قدرة نووية ولديها مصالح في المنطقة، كالإيرانيين. ومن دون شك، يُعتبر ظرف القرار هذا أكثر تعقيداً وخطراً من أي ظرف آخر واجهه صناع السياسة خلال أيام الحرب الباردة بين القطبين.

وهناك عدد من القضايا الإفتراضية الظرفية المطروحة في الوطن في هذه المرحلة. أحدها سيناريو مألوف جداً لمخططي الحرب الأميركيين؛ قيام النظام الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وتعرض العالم الى عملية إبتزاز الطاقة من خلال إستراتيجية "حرمان الدول من الوصول إليها". وحالياً، بإمكان التحالف أن يرد بإرساله إسطول صغير لفتح المضيق بالقوة، مصحوباً، على الأرجح، بحملة جوية عقابية ضد أهداف عسكرية، سياسية أو إقتصادية ذات قيمة عالية. وفي هذا الوقت، لا يكون لدى النظام الإيراني رد فعل فعال.

إلا أنّ إيران المسلحة نووياً مع صواريخ متوسطة المدى أو أنظمة إطلاق أخرى، قد تعقد موضوع التخطيط الحربي بشدة. إذ قد يكون على مجموعة حاملات الطائرات البقاء بعيداً جداً في عمق المياه الإقليمية. كما أن كثافة الحملة الجوية العقابية يجب وزنها مقابل إحتمال سعي إيران إلى مهاجمة أهداف محلية أميركية، بأسلحة نووية ربما. وسيكون على صناع السياسة أن يتساءلوا عن المدى الذي ستكون الولايات المتّحدة قادرة فيه على الإعتماد على شركائها في التحالف في أوروبا، إذا ما كانت تلك البلدان ضمن مرمى الصواريخ الإيرانية ذات الرؤوس النووية.

وفي سيناريو آخر، تشن إيران غزواً برياً من خلال جنوب العراق الى الكويت، وصولاً الى العربية السعودية. وبقيامها بذلك، يكون بإمكان إيران الإمساك والسيطرة على أربع من أصل خمسة أكبر دول من حيث الإحتياطات النفطية الأعلى في العالم. وبإستيلائها على حقول النفط، لا يكون لإيران مطالب أخرى، وتحافظ على تدفق النفط. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد، مع علمه أنّ إيران قد تلتجئ الى الأسلحة النووية إذا ما إستخدمت الإجراءات العسكرية المضادة؟ هل سيتم إتخاذ إجراء عسكري مع خطر إغلاق معظم مصادر التصدير النفطي الشرق أوسطي؟ أم أنّ المجتمع الدولي سيستنتج بأنّ مخاطر اللاإستقرار لصراع أكثر إمتداداً، تسببه الترسانة النووية الإيرانية، قد تم تجاوزها من حيث الأهمية بسبب الرغبة المشتركة والجامعة للمحافظة على التدفق المستمر للنفط.

وفي سيناريو ثالث، تبدأ الثورة الديمقراطية، المنتظرة طويلاً، لتطوير إيران. إذ تنقلب الجماهير الحاشدة في الشوارع متظاهرة ضد قوانين قاسية متزايدة ومفروضة من قِبَل الحكومة الراديكالية في طهران. وتبدأ مجموعات الطلاب والعمال والليبراليون وبعض وحدات الجيش والشرطة حتى، بالإندماج بقوة ثورية حقيقية. ويرسل النظام، رداً على ذلك، جنود الصدم، البازداران (الحرس الثوري الإيراني) لوضع حد للإضطراب. وفي إجراء صارم على نموذج تيانانمن سكوير، تندفع الدبابات لسحق (حرفياً) الثوريين، الذين يقومون بمناشدة قوى التحالف القيام بالتدخل. وفي محيط غير نووي، بإمكان الولايات المتّحدة إعطاء الثورة الأوكسجين والدعم والمساعدات الأخرى الكافية لتفادي حصول كارثة على الأقل، وربما حتى المساعدة لفرض التوازن لصالح الشعب الإيراني– والقيام بذلك بموافقة أكثرية المجتمع الدولي. أما إذا كان لدى النظام السلاح النووي، فمن المشكوك به أن تخاطر الولايات المتّحدة بالتدخل.

كما أنّ المجتمع الدولي قد يعارض فعلياً دعم الحركة الديمقراطية الإيرانية خوفاً من قيام القادة الإيرانيون بشن صراع اللحظة الأخيرة على نموذج الأرماجيدون، إذا ما واجهوا خطة للإطاحة بهم وشعروا بأن لا شيء لديهم ليخسروه.

الأسلحة النووية والإرهاب

على كل حال، سيكون الأمر بمستوى حرب تقليدية حيثما يغلب الشعور بتأثيرات الردع النووي المؤدي لعدم الإستقرار. فخلال الحرب الباردة، ساند الإتحاد السوفياتي حركات حرب العصابات الشيوعية لأجل أهداف إستراتيجية أبعد لموسكو، بمعنى تقصير الصراع

التقليدي. وقد ردت الولايات المتّحدة أيضاً بإطار عمل حربي محدود مع مبدأ ريغان بدعم حركات التمرد المناهضة للشيوعية. إنّ حروباً بديلة كهذه تُعتبر جذابة بالنسبة للقوى النووية، لأنها لا تملك فرص تصعيد كبيرة، ولأنها لا تشمل عمليات نشر للجيش على مستوى كبير ومكلف، ولأنها تسمح بالمحافظة على إمكانية إنكارها المعقولة ظاهرياً.

وكانت إيران، ولوقت طويل، دولة راعية للجماعات الإرهابية البديلة، وأكثرها لفتاً للإنتباه حزب الله في لبنان. وكانت الولايات المتّحدة قد وقعت في شرك مخالب القط الإيراني خلال التدخل الأميركي ما بين عامَي **1982–1984** في لبنان؛ يُعتقد عموماً بأنّ حزب الله كان القوة التي وقفت خلف تفجيرات **1983** لثكنات الماريز والسفارة الأميركية في بيروت، وكذلك عملية خطف وقتل وليام باكلي، رئيس قسم **CIA**، وأميركيين آخرين (وقد أنكرت إيران وكذلك حزب الله عدداً من هذه التهم، وهو ما ينسجم مع إمكانية الإنكار المعقولة ظاهرياً). ولا يزال حزب الله أحد أكثر الأدوات الإيرانية فاعلية للتأثير على الأحداث في المنطقة. ومن المعروف عن المجموعة أنها تمتلك إمتدادات عالمية.

إنّ ميل إيران لإستخدام الإرهابيين وجماعات أمامية أخرى لمواصلة مصالحها يُستبعد أن يزول مع الحدث الطارئ، أي القنبلة الإيرانية. وفي الواقع، سوف يتزايد ذلك مع شعور النظام بالأمان، بشكل متزايد، من عمل إنتقامي بارز. ولذلك، فإن على المرء أن يتوقع إرتفاعاً بالهجمات الإرهابية وأنشطة التمرد في مناطق يكون لإيران مصالح فيها.

أما بما يتخطى ما يستطيع التأثير المحرّك للردع النووي إمتلاكه بخصوص صراع منخفض الشدة، فهناك إحتمال إستخدام الإرهاب، أيضاً، كأنظمة إطلاق لشحنات نووية متفجرة خارج إطار عمل الردع. وهذا ما يُدعى بـــ "تأثير الصلة المترابطة" للدول المارقة، أسلحة الدمار الشامل والجماعات الإرهابية، والذي كان الدعامة الفكرية الأساس لقرار مواصلة تغيير النظام في العراق.

إنّ منطق "الصلة المترابطة" هو أنه يحبط قوة الردع بإزالته المحاسبة من المعادلة، إذ لا يمكن تحميل دولة ما المسؤولية على ضربة نووية هجومية ما لا يمكن ردعها؛ فالإنتقام النووي لا معنى له في سياق إستهداف مجموعة إرهابية ما، تحديداً تلك التي تعتنق فكرة الشهادة.

وبمقارنة إيران مع العراق، فإنّ أركان "الصلة المترابطة" الثلاثة جميعاً لا توحي بالثقة كثيراً. فإيران لديها رغبة محدودة وقدرة متنامية لتطوير أسلحة نووية، كما لديها إستقراراً أقل بكثير وروابط قديمة وممتدة مع جماعات إرهابية دولية لديها إمتدادات عالمية.

وكان مفهوم الصلة المترابطة قد تم التقليل من أهميته من قِبَل بعض الذين يعتقدون بأن ليس هناك من نظام يمكن أن يضع أسلحة نووية بأيدي إرهابيين بسبب الخوف من فقدان السيطرة على الأسلحة، وربما إستخدامها ضد أهداف أخرى أو حتى ضده هو نفسه. لكن لا يلزم كثيراً من الخيال لتشكيل عملية مراقبة إزاء سوء الإستخدام، كوضع شيفرات أو مفاتيح للأسلحة، بحيث لا تكون متوفرة للجماعة البديلة حتى يكون السلاح قد وصل الى مرحلة التوافق عليه وجاهز للتفجير. إلا أن من المحتمل أنّ تحصل الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية من خلال الرشوة أو سرقته من إيران أو بلدان مشابهة أقل تطوراً لها برتوكولات أمنية نووية مثيرة للتساؤل.

إنّ هذا الإحتمال لوحده يظهر تأثير اللاإستقرار لإنتشار الأسلحة النووية، أكثر الأسلحة تدميراً اللاإنسانية،إذا ما وضعت، تدريجياً، برعاية حكومات محل تساؤل من ناحية إمكانية الإعتماد عليها، إقتصادها، وخبرتها. وسواء كان سيناريو" الصلة المترابطة" مفعّلاً بواسطة التخطيط أم بالحماقة وعدم الكفاءة، فإنّ النتائج ستكون مدمرة بشكل مساوٍ.

إنّ الشكوك المطروحة في النظام الدولي هي بسبب إحتمال وجود دولة "الصلة المترابطة" القادرة تماماً في إيران. وقد قاد ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أوائل العام **2006** الى الإعلان بخطاب له بأنّ "قادة الدول الذين قد يستخدمون الوسائل الإرهابية ضدنا... يجب أن يفهموا بأنهم قد يعرّضون أنفسهم لرد صريح وأكيد ومناسب من جانبنا". وبقيامه بذلك، كان الرئيس الفرنسي يحاول إرجاع قوة الردع الى المعادلة الإستراتيجية بتهديده إيران. إذ قد يتم تحميل طهران (أو دول أخرى راعية للإرهاب)، بشكل أساسي، المسؤولية عن أية ضربات بأسلحة الدمار الشامل ضد الأرض الفرنسية من قِبَل جماعات بديلة.

من الذي يمكن ردعه؟

يجب الإشارة بأنّ هناك إطار عمل ردعي نووي مستحسن وأكثر متانة من ذلك الذي للتدمير المؤكد المتبادل (**MAD**)، وهو إمتلاك أحد الفريقين لأسلحة نووية دون الآخر. إنّ إطار العمل المستحسن هذا موجود الآن في الولايات المتّحدة ودول أخرى تمتلك القوة المتفوقة. وسيكون من غير المنطقي بالنسبة للولايات المتّحدة وقوى نووية أخرى المساعدة ببناء نموذج بديل، بحيث تصبح كل البلدان أقرب للتكافؤ الوظيفي .

أما القضية المطروحة الآن، فليست حول ردع إيران ما إن تطور أسلحة نووية. فالسؤال الأكثر بروزاً هو: الى أي مدى ستصل إيران المسلحة نووياً بردعها بقية دول العالم؟

هناك نقاط مسجّلة لسيناريوهات قصيرة محتملة لحرب نووية تبرهن أنّ الردع على المستوى النووي لا يترجم أوتوماتيكياً الى إستقرار بمستويات صراع أكثر تدنياً.

وبالواقع، إنه يقود الى عدم إستقرار دائم، بما أنّ الأنظمة تواصل نزاعاتها بوسائل أخرى معتمدة على أوراق إعتمادها النووية لردع الولايات المتّحدة، أو أي قوة أخرى، عن إستخدام إجراءات(عسكرية) حاسمة. لذلك، فإنّ السماح، بحذر، للنظام الإيراني بإرتداء عباءة الثورة النووية قد يكون فعل تقاعس إستراتيجي كارثي وعمل سيجعل العالم أكثر خطراً بكثير.